الأمم المتحدة

TD/B/C.I/L.3/Add.3

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: Limited
9 June 2011
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
الدورة الثالثة
جنيف، ٦-١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

مشروع تقرير لجنة التجارة والتنمية عن أعمال دورتها الثالثة

المحتويات

الصفحة

موجز الرئيس..... ٢
ألف- تقارير اجتماعات الخبراء..... ٢
باء - تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة..... ٦
جيم- مسائل أخرى..... ٩

الرجاء إعادة الاستعمال

موجز الرئيس

ألف – تقارير اجتماعات الخبراء

١- قالت الوفود إن اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد والتي يُشارك فيها الخبراء بصفتهم الشخصية قد وفّرت أفكاراً متبصرة وقيّمة لبحث مختلف جوانب التجارة الدولية التي يلزم إدخال تحسينات عليها من أجل تيسير الإدماج المفيد للبلدان النامية في فترة ما بعد انتهاء الأزمة.

١- اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية

(البند ٣(أ) '١' من جدول الأعمال)

٢- أحاطت اللجنة علماً بتقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية (TD/B/C.1/MEM.2/16) الذي قدمته الأمانة.

٣- ورحّبت اللجنة بالاستعراض الذي أجراه الخبراء لقضايا تقلب الأسعار، وشدّدت على ضرورة مواصلة تحليل سير عمل أسواق العقود الآجلة. وبالنظر إلى حالة عدم التيقن المتزايد، بحثت اللجنة مسألة تحديد الأسعار على مستويات مختلفة من سلاسل قيم السلع الأساسية، ودور القطاع العام في إدارة المخاطر التي يتعرض لها منتجو السلع الأساسية. ولوحظ أن هناك عدة عوامل تسهم في تعقد مسألة تقلب أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك عوامل العرض والطلب الأساسية مثل الصدمات في جانب العرض، والافتقار إلى الشفافية، وأسعار الصرف، وتقلبات تكاليف المدخلات. كما لوحظ أن هذه العوامل قد تزداد حدة من جراء عمليات الأمولة والمضاربة.

٤- ولاحظت اللجنة المقترحات المطروحة فيما يتعلق بنطاق وطبيعة التدخل الحكومي في أسواق الأغذية. وتشمل هذه المقترحات التحول عن المخزونات الاحتياطية الوطنية المُكلفة نحو مخزونات إقليمية، وبخاصة فيما بين البلدان الصغيرة، وتحسين شفافية الأسواق من خلال تحسين نظم المعلومات المتعلقة بالأسعار والمعايير الخاصة بالمزارعين.

٥- ولاحظت اللجنة أهمية (أ) معايير العمليات الموثوقة وتدفقات المعلومات في سلاسل السلع الأساسية، بدءاً من المزرعة ومروراً بالجمارك وانتهاءً بالمستهلكين، من أجل ضمان سلامة المنتجات؛ و(ب) التغلب على مشكلة انقطاع سلسلة الإمدادات في أسواق المدخلات وغير ذلك من الروابط من أجل إدماج قطاع الصناعة الزراعية للبلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية.

٢- اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي

(البند ٣(أ)'٢' من جدول الأعمال)

٦- أحاطت اللجنة علماً بتقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي، عن أعمال دورته الثالثة (TD/B/C.I/MEM.3/9)، وهو التقرير الذي قدمته رئيسة الاجتماع السيدة ماريون ويليامز (بربادوس).

٧- ورحبت الوفود بتشديد اجتماع الخبراء بصفة خاصة على الحاجة إلى انتهاج سياسة متكاملة ومتماسكة لتطوير قطاعات خدمات البنية التحتية. واتفقت الوفود على أهمية انتهاج مثل هذه الاستراتيجية العامة والمتماسكة بالنسبة لهذا القطاع، وأضافت أن من الأهمية بمكان أن يضع صانعو السياسات في اعتبارهم القيود التي تواجهها البلدان في جانب العرض وسياسات التنمية الأوسع نطاقاً، وأن التجارة الدولية - وبخاصة تجارة الخدمات - تؤدي دوراً هاماً في سياق هذه الاستراتيجية. وأُشير إلى أن الانفتاح على التجارة، مقترناً بانتهاج سياسات تنظيمية سليمة، يساعد في توفير خدمات أكثر كفاءة وقدرة على المنافسة في مجال البنية التحتية. ولوحظ أيضاً أن اجتماع الخبراء قد سلّط الضوء بحق على الدور الرئيسي الذي ينبغي للدولة أن تلعبه في وضع مثل هذه الاستراتيجية المتكاملة والمتماسكة فيما يخص قطاعات خدمات البنية التحتية. وأُعيد تأكيد أهمية تعزيز قدرات البلدان النامية في مجال الخدمات، فضلاً عن اعتماد الأُطر التنظيمية الضرورية لقطاعات خدمات البنية التحتية. وسلّطت وفود الضوء على مسألة الاتساق بين الأُطر التنظيمية وغير ذلك من السياسات العامة والدور الرئيسي للدولة في هذا الصدد، وكذلك دور الدولة في تطوير أنسب الممارسات التنظيمية، مع مراعاة الخصائص الوطنية لكل بلد واحتياجاته الإنمائية.

٣- اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي

(البند ٣(أ)'٣' من جدول الأعمال)

٨- لم يُعرض في الاجتماع الحالي تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي، حيث إنه قد سبق تقديم هذا التقرير في اجتماع لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية المعقود في أيار/مايو ٢٠١١.

٤- اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن النقل وتيسير التجارة

(البند ٣(أ)'٤' من جدول الأعمال)

٩- أحاطت اللجنة علماً بتقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن النقل وتيسير التجارة (TD/B/C.I/MEM.1/9) الذي قدمته الأمانة.

١٠- ولاحظ أحد المندوبين أن المواضيع التي تناولها اجتماع الخبراء هي من مواضيع الساعة، وهي وثيقة الصلة بالأحداث الدولية، وتتسم بأهمية خاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً والدول النامية غير الساحلية. وأُعرب عن تأييد لمواصلة الأونكتاد ما يضطلع به من أعمال بحثية وتحليلية من أجل تحسين فهم بعض التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع النقل الدولي، بما في ذلك العلاقة بين الطاقة وتكاليف النقل، فضلاً عن التأثير الاقتصادي الأوسع نطاقاً لارتفاع تكاليف النقل وما يتصل بذلك من انعكاسات على التجارة والقدرة التنافسية.

١١- وشدد مندوب آخر على أهمية العمل الذي يضطلع به الأونكتاد - بالتعاون مع البنك الدولي، والوكالات الحكومية ومختلف الإدارات الجمركية - بشأن تعظيم استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في الجمارك بغية تحسين كفاءة وفعالية عمليات محددة.

٥- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

(البند ٣(ب) من جدول الأعمال)

١٢- أحاطت اللجنة علماً، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، بتقرير مؤتمر الأمم المتحدة السادس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية (TD/RBP/CONF.7/11)، وهو التقرير الذي قدمته الأمانة.

٦- اجتماع الخبراء بشأن تعظيم الأثر الإنمائي للحوالات

(البند ٣(ج) من جدول الأعمال)

١٣- أحاطت اللجنة علماً بتقرير اجتماع الخبراء بشأن تعظيم الأثر الإنمائي للحوالات (TD/B/C.I//EM.4/3) الذي قدمته السيدة رينا سويمارنو (إندونيسيا) نيابة عن رئيس اجتماع الخبراء السيد ديان دجاني (إندونيسيا).

١٤- واعتبر عدة مندوبين أن عقد الاجتماع قد جاء في حينه وأُعد له إعداداً جيداً وحظي بتقدير واسع النطاق من حيث النوعية العالية التي تميزت بها الوثائق وكذلك من حيث مشاركة مسؤولين رفيعي المستوى. وشدد المندوبون على أن الهجرة والاستخدام المنتج للتحويلات المالية يتيحان فرصة مواتية للتنمية تعود بالفائدة على الجميع في سياق العولمة. وأُشير إلى أن للتحويلات المالية علاقة إيجابية واضحة بالحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وهو ما يمكن أن يُعزز من خلال انتهاج سياسات استباقية محددة الأهداف. ولُوحظ أن للتحويلات المالية علاقة متأصلة بالهجرة وأنها قد أصبحت تشكل قوة دافعة هامة لاقتصادات العديد من البلدان النامية. وأُشير إلى أنه يجب دمج التحويلات المالية في صلب السياسة العامة لإدارة الهجرة وفي استراتيجية التنمية الوطنية. وتم التشديد على أهمية اتفاقات الهجرة المؤقتة والدائرية بالنسبة لتيسير حركة المهاجرين.

١٥- وشدد المندوبون أيضاً على أنه من الممكن تعظيم الأثر الإنمائي للتحويلات المالية من خلال زيادة تدفقات هذه التحويلات - بما في ذلك إضفاء الطابع الرسمي على تدفقات التحويلات وتأمينها وخفض ما يرتبط بها من تكاليف المعاملات، وعن طريق تهيئة بيئة مواتية وتنافسية ووضع إطار تنظيمي مواتٍ، وتحسين التثقيف المالي والإدماج المالي سواء للمهاجرين أو لمتلقي الحوالات المالية، وكذلك من خلال توفير التدريب التقني بشأن تنظيم المشاريع الخاصة بالمهاجرين فضلاً عن توفير الحوافز لأعمالهم التجارية.

١٦- وأشارت وفود أخرى إلى أن التحويلات المالية يمكن أن تساعد في تحسين مرتبة الجدارة الائتمانية لبلد ما وبالتالي فإنها يمكن أن تحسن قدرة هذا البلد على الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية. كما أن من شأن انتهاج سياسة متماسكة بشأن التحويلات المالية أن يساعد أيضاً في تعظيم الفوائد التي تنطوي عليها هذه التحويلات. ويضاف إلى ذلك أن البلدان النامية التي لا توجد لديها حالياً سياسات في مجال التحويلات المالية ينبغي أن تضع مثل هذه السياسات على أساس أفضل الممارسات. ومن شأن انتهاج سياسات جديدة في مجال التحويلات المالية أن يساعد في تعظيم تأثير تدفقات هذه التحويلات على الاستثمار والنمو والتنمية وكذلك عن طريق إنشاء آليات لتعبئة التحويلات المالية من خلال تحديد أسعار فائدة أعلى على الودائع لفترات محددة، والحسابات المصرفية المقومة بعملات أجنبية، والحوافز الضريبية. كما ينبغي للحكومات أن تحدد مخططات على صعيد السياسة العامة لتسجيل التحويلات المالية عبر قنوات رسمية ولتحسين البيانات المتعلقة بالتدفقات الواردة من هذه التحويلات. ويمكن للحكومات أن تُيسر استخدام التحويلات المالية لبناء القدرات الإنتاجية، مثل تنفيذ البرامج التثقيفية، من أجل مساعدة المهاجرين العائدين في تطوير البنية التحتية المناسبة، وتحسين مناخ الاستثمار وتكملة الاستثمارات الناشئة عن التحويلات المالية.

١٧- وأشارت وفود إلى أنه ينبغي للأونكتاد أن (أ) يركّز على تدعيم عمليات الاستعراض الحالية للأنظمة المالية ونظم المدفوعات الخاصة ببلدان محددة والتي تؤثر في تدفقات التحويلات، من أجل تقييم أفضل الممارسات؛ و(ب) يُنشئ إطاراً تحليلياً لتقييم مستويات الإدماج المالي والثقافة المالية للبلدان؛ و(ج) يُنشئ قاعدة بيانات بشأن الممارسات المواتية للتنمية والتي من شأنها أن تيسر تدفقات التحويلات المالية؛ و(د) يواصل ما يجريه من بحوث وما يعقده من اجتماعات للخبراء لاستكشاف الروابط بين الهجرة والتحويلات المالية والتجارة والاستثمار والتنمية. وأُشير إلى أن الأونكتاد يمثل محفلاً فريداً في الأمم المتحدة يمكنه أن يحلل آثار الهجرة والتحويلات المالية على التنمية، فضلاً عن كيفية تعظيم الآثار الإيجابية بالنسبة للبلدان النامية. وقيل إن الهجرة والتحويلات المالية هما مسألتان حيويتان بالنسبة للبلدان النامية وغيرها من البلدان بالنظر إلى مساهمتهما في الاقتصاد العالمي. وطلبت وفود من الأونكتاد أن يجري المزيد من التحليلات في هذا المجال وأن ينظم اجتماع خبراء آخر بشأن الهجرة والتحويلات المالية والتنمية.

باء – تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

(البند ٦ من جدول الأعمال)

١٨- أعربت الوفود عن تقديرها لتنفيذ أمانة الأونكتاد لاتفاق أكرا فيما يتعلق بالتجارة والسلع الأساسية والنقل وتيسير التجارة والتدريب، وأشارت إلى أنها تتطلع إلى سنة أخرى من التنفيذ الذي يتسم بنفس القدر من القوة رغم تزامن ذلك مع ما يجري من أعمال تحضيرية للأونكتاد الثالث عشر.

١- التقرير المرحلي بشأن تنفيذ أحكام اتفاق أكرا المتصلة بالقضايا الرئيسية للتجارة والتنمية

١٩- تحدثت السيدة مينا مشايخي، الموظفة المسؤولة عن شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية، عن تنفيذ أحكام اتفاق أكرا المتصلة بالقضايا الرئيسية للتجارة والتنمية استناداً إلى الوثيقة TD/B/C.I/17، وكذلك بالاستناد إلى التقرير المتعلق بنشاط الشُّعبة لعام ٢٠١٠ (UNCTAD/DITC/2011/1). وقالت إن سنة ٢٠١٠ كانت سنة حافلة بالأحداث والعمل المثمر إلى حد بعيد بالنسبة لهذه الشعبة في ما تبذله من جهود لتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة من خلال التجارة، ولمكافحة الفقر في البلدان النامية، والمساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأضافت قائلة إن من العلامات البارزة في هذا الصدد تقييم منتصف المدة واستعراض تنفيذ الأونكتاد لاتفاق أكرا من قبل الدورة السابعة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية. وقد أعرب المجلس عن ارتياحه لنوعية وحجم العمل الذي اضطلعت به الشعبة على مدى السنتين الماضيتين. وأشارت إلى أن هناك ثلاث نتائج جديرة بالملاحظة بصفة خاصة، وهي: (أ) الاختتام الناجح لجولة ساو باولو من المفاوضات المتعلقة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية، مع وجود إمكانات هامة لتوسيع التجارة فيما بين بلدان الجنوب؛ و(ب) تنظيم وخدمة مؤتمر الأمم المتحدة السادس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، وهو المؤتمر الذي أكد أهمية تشجيع استخدام قوانين وسياسات المنافسة في تعزيز القدرة التنافسية المحلية والدولية؛ و(ج) تقديم الدعم الموضوعي بشأن قضايا التجارة للمشاركين في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، وهو ما انعكس في برنامج عمل اسطنبول.

٢٠- وقالت إن تنفيذ اتفاق أكرا قد تسارع من خلال تقديم الدعم الحكومي الدولي المتكامل، والعمل التحليلي والمساعدة التقنية. واستناداً إلى تقارير الشعبة ومقترحاتها بشأن السياسة العامة، يجري دعم المداولات الحكومية الدولية بغية بناء توافق في الآراء بشأن الأطر التنظيمية والمؤسسية والسياساتية التي تجعل التجارة أداة ناجعة لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة في فترة الانتعاش، والتصدي للتحديات الناشئة عن الآثار المستمرة لأزمة الطاقة والأزمات الغذائية والمالية والاقتصادية. وفي إطار ركن العمل المتعلق بالبحث والتحليل، أصدرت الشعبة ٣٠ منشوراً تحليلياً ومواد تدريبية وأدلة بشأن القضايا المعاصرة في مجال

التجارة والتنمية. وقد عُممت هذه المنشورات على جمهور واسع، وهي توفر معلومات يُسترشد بها في صياغة وتنفيذ السياسات التجارية وفي الاندماج المفيد في النظام التجاري الدولي وفي المفاوضات التجارية والتنمية. وفي إطار الركن المتعلق بالمساعدة التقنية، استفاد من الدعم الذي تقدمه الشعبة ما يزيد عن ٥٨ بلداً بالإضافة إلى العديد من التظاهرات الإقليمية والعالمية في ميدان التجارة. وتم تنظيم ١٦١ حلقة عمل استفاد منها ٥١٦ ٧ مشاركاً، كما تم إيفاد ٧٠ بعثة استشارية إلى بلدان وتظاهرات دولية. وقد بلغت النفقات على أنشطة التعاون التقني للشعبة في عام ٢٠١٠ ما مجموعه ٠٠٠ ٣٣٨ ٥ دولار – أي ما يمثل ١٤ في المائة من مجموع نفقات الأونكتاد في عام ٢٠١٠. وتم الاضطلاع بالعديد من الأنشطة بالتعاون مع شُعب أخرى تابعة للأونكتاد ومع منظمات دولية أخرى.

٢١- وبالنسبة لعام ٢٠١١، قالت إن التحديات المطروحة تشمل: (أ) مواصلة تنفيذ اتفاق أكرا والولايات الناشئة عن مؤتمر الأمم المتحدة السادس المعني بالمنافسة وبرنامج عمل اسطنبول الخاص بأقل البلدان نمواً؛ و(ب) تقديم الدعم للدول الأعضاء في الاضطلاع بالأعمال التحضيرية للأونكتاد الثالث عشر؛ و(ج) تقديم الدعم لمنظومة الأمم المتحدة ككل في الأعمال التحضيرية لمؤتمر ريو+٢٠.

٢٢- ونوّهت الوفود وأشادت بالمستوى العالمي للتنفيذ وبنوعية العمل المضطلع به من قبل الأونكتاد بشأن التجارة والتنمية في إطار أركان العمل الثلاثة جميعها، والتواصل مع عدد كبير من البلدان النامية في جميع المناطق، والتشديد على الخيارات السياساتية العملية فضلاً عن المقترحات الداعية إلى إيجاد حلول عملية للمشاكل المعلقة. كما أُعرب عن تقدير للعمل الذي يضطلع به الأونكتاد بشأن إدماج البلدان النامية في النظام التجاري، والمفاوضات التجارية، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وطُلب من الأونكتاد أن يواصل الاضطلاع بهذا العمل الهام. وتم تشجيع المانحين على دعم مجال العمل هذا. وفيما يتعلق بتمويل مشاركة الخبراء في اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد، أعلنت إحدى الدول الأعضاء تبرعها للصندوق الاستئماني للأونكتاد، وهو ما لقي استحساناً. وتم تشجيع آخرين على النظر في تقديم مثل هذه التبرعات المالية من أجل ضمان تبادل الخبرات والدروس المستفادة.

٢- التقرير المرحلي عن تنفيذ أحكام اتفاق أكرا المتصلة بالسلع الأساسية

٢٣- عرضت الأمانة "التقرير المرحلي بشأن تنفيذ أحكام اتفاق أكرا المتصلة بالسلع الأساسية" (TD/B/C.I/18). وأُشير إلى بعض المعالم البارزة لعمل الوحدة، وهي تشمل: (أ) رصد التطورات والتحديات الراهنة في أسواق السلع الأساسية، مع التطلع إلى المستقبل؛ و(ب) توفير منبر للاجتماعات الحكومية الدولية والحوارات المتعددة الجهات صاحبة المصلحة من أجل بناء توافق في آراء أصحاب المصلحة؛ وتقييم المشاكل الرئيسية في قطاع السلع الأساسية؛ وتحديد الحلول المحتملة؛ و(ج) تنفيذ أربعة عناصر رئيسية من برنامج السلع الأساسية الزراعية الذي يموله الاتحاد الأوروبي لفائدة مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي

والمحيط الهادئ، وهذه العناصر هي: نظم المعلومات عن الأسواق، وتمويل السلع الأساسية، وبورصات السلع الأساسية، والبوابة الإلكترونية الخاصة بسلاسل الاستدامة؛ و(د) التدريب والتعاون بين الشُّعب؛ و(هـ) التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ومع الهيئات المعنية بالسلع الأساسية في مجالي البحث والتحليل وغير ذلك من الأنشطة من أجل تشجيع الأخذ بنهج شامل إزاء تنمية قطاع السلع الأساسية.

٣- التقرير المرحلي بشأن تنفيذ أحكام اتفاق أكرا المتصلة بالنقل وتيسير التجارة

٢٤- عرضت الأمانة "التقرير المرحلي بشأن تنفيذ أحكام اتفاق أكرا المتصلة بالنقل وتيسير التجارة" (TD/B/C.I/19). كما وُجه نظر المندوبين إلى الفصلين ٣ و٤ من *التقرير المتعلق بنشاط شعبة التكنولوجيا والخدمات اللوجستية لعام ٢٠١٠* (UNCTAD/DTL/2011/1) الذي ورد فيه مزيد من الوصف للأنشطة المتصلة بالنقل وتيسير التجارة والأُطر القانونية، فضلاً عن أتمتة الإجراءات الجمركية من خلال استخدام برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (ASYCUDA)، وهو أكبر برامج الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية.

٢٥- وقد اضطلعت شعبة التكنولوجيا والخدمات اللوجستية، في إطار الولاية المسندة إليها، بأعمال بحثية أسفرت - في جملة أمور - عن صدور *استعراض النقل البحري لعام ٢٠١٠* الذي كان موضع تعليقات ممتازة في سياق الدراسة الاستقصائية للمنشورات؛ ومؤشر ارتباطية النقل البحري على خطوط نظامية؛ والرسالة الإخبارية في مجال النقل التي تُنشر فصلياً. وفي مجال المساعدة التقنية، كان هناك ٦٩ مشروعاً يجري تنفيذه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، يُنفذ ٦٧ مشروعاً منها باستخدام نظام (أسيكودا). وقد تم تقديم خدمات استشارية بشأن قضايا النقل وتيسير التجارة. وفيما يتعلق ببناء توافق في الآراء، عُقد عدد من اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات واجتماعات الخبراء المخصصة، بما في ذلك في مجال تيسير فهم القضايا الرئيسية التي تُناقش في إطار المفاوضات الدولية المتصلة بالتجارة.

٢٦- وطُلب من الأمانة أن تقدم إخطاراً مسبقاً بمواعيد انعقاد اجتماعات الخبراء المخصصة بشأن تأثيرات تغير المناخ على قطاع النقل الدولي.

٤- التقرير المرحلي بشأن تنفيذ أحكام اتفاق أكرا المتصلة ببناء قدرات مختلف الشُّعب

٢٧- عرضت الأمانة "التقرير المرحلي بشأن تنفيذ أحكام اتفاق أكرا المتصلة ببناء قدرات مختلف الشُّعب" (TD/B/C.I/20)، وأشارت إلى الفصل ٢ من *التقرير المتعلق بنشاط شعبة التكنولوجيا والخدمات اللوجستية لعام ٢٠١٠* (UNCTAD/DTL/2011/1) الذي يتضمن معلومات إضافية. وأُعرب عن شكر للجهات المانحة والوكالات الداعمة لما قدمته من دعم للأنشطة المضطلع بها في مجال المساعدة التقنية.

٢٨- وكان أول برنامج مشترك بين الشُّعب عرضته الأمانة هو برنامج التدريب في مجال التجارة؛ وقد شمل ذلك مناقشة حول مجالات تركيز هذا البرنامج واستخدامه الواسع النطاق

لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وأعقب ذلك استعراض عام مقتضب للدورات التدريبية التي عُقدت في عام ٢٠١٠ بشأن القضايا الرئيسية المدرجة على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي، وقد وردت من المشاركين تعليقات ممتازة في هذا الشأن . وشددت الأمانة على الدعوة إلى تقديم مقترحات لعقد دورات إقليمية متعددة السنوات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وفي غرب آسيا وأفريقيا. وفي الختام، قُدم عرض بشأن المعهد الافتراضي وما يقدمه من خدمات، بالإضافة إلى شبكته المتسعة التي تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب، وتركيزه على العمل المشترك بين الشُّعب.

جيم – مسائل أخرى

(البند ٧ من جدول الأعمال)

تقرير عن الاجتماع السنوي السادس للشبكة العالمية لمصارف الاستيراد والتصدير ومؤسسات تمويل التنمية

٢٩- تحدث السيد ف. مبروه، مدير البحوث والتخطيط والتعاون الدولي في المصرف الأفريقي للاستيراد والتصدير (Afreximbank) عن الاجتماع السنوي السادس للشبكة العالمية لمصارف الاستيراد والتصدير ومؤسسات تمويل التنمية، وذلك بالنيابة عن السيد جان لويس إكرا، الرئيس الفخري للشبكة ورئيس المصرف الأفريقي للاستيراد والتصدير. وقد عُقد الاجتماع في لشبونة بالبرتغال في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١١.

٣٠- وأعربت الشبكة العالمية عن تقديرها لما يقدمه الأونكتاد لها من دعم لا يعرف الكلل. وقال ممثل الشبكة العالمية إنها تعمل بنشاط على تشجيع وتمويل تدفقات التجارة والاستثمار عبر الحدود؛ وقد حسّنت الشبكة عملياتها الإدارية واعتمدت برنامج عمل قصير الأجل. وقد أصبح هناك وعي عالمي متزايد بعمل الشبكة حسبما يتجلى من تزايد عدد أعضائها الذي وصل إلى ٢٣ عضواً بحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠١١ مقارنة بخمسة أعضاء في الاجتماع السنوي الأول للشبكة الذي عقد في عام ٢٠٠٦. وأشار إلى أن الشبكة العالمية تقدم خدمات ملموسة لأعضائها، بما في ذلك تسهيلات ائتمانية ثنائية فيما بين بعض الأعضاء، وبين الشركاء والأعضاء في الشبكة. فعلى سبيل المثال، منح مصرف الاستيراد والتصدير الهندي تسهيلات ائتمانية بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لمصرف الاستثمار والتنمية التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وحصل المصرف الأفريقي للاستيراد والتصدير على تسهيلات ائتمانية بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار من المؤسسة المالية الدولية كما حصل على مبلغ آخر قدره ١٠٠ مليون دولار من مصرف التنمية الصيني؛ وقدم مصرف التنمية الجنوب الأفريقي للمصرف الأفريقي للاستيراد والتصدير تمويلاً تجارياً بمبلغ ٥٠ مليون دولار من أجل تمكينه من تلبية الاحتياجات البالغة الأهمية لتمويل الواردات لفائدة بعض بلدان منطقة الجنوب الأفريقي التي تأثرت من جراء الأزمة العالمية. وقال إن الشبكة العالمية تعمل أيضاً على إعداد

قاعدة بيانات ائتمانية على شبكة الإنترنت من أجل تيسير صفقات تمويل التجارة والمشاريع عبر الحدود. وعلى المدى الطويل، ستُتاح للقطاعين العام والخاص إمكانية الوصول إلى قاعدة البيانات هذه من أجل المساعدة في تقييم تجهيز صفقات تمويل التجارة والمشاريع عبر الحدود.

٣١- وقال إنه يجري تعزيز التعاون بين الشبكة العالمية والأونكتاد، حيث يُنتظر التوقيع قريباً على مذكرة تفاهم بين الجانبين. ويستند هذا التعاون إلى الهدف المشترك المتمثل في تشجيع وتمويل تدفقات التجارة والاستثمار عبر الحدود لصالح الرفاه الاقتصادي للشعوب.